

واقع تحقيق الرقمنة في ظل قانون الإستثمار 18/22

The reality of achieving digitization under the investment law 22/18

زيرق عبد الرحمان، طالب دكتوراه (*)
المركز الجامعي الشريف بوشوشة، أفلو
a-ziregue@cu-aflou.edu.dz
مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

جعيرن بشير، أستاذ محاضر (أ)
المركز الجامعي الشريف بوشوشة، أفلو
b.djairene@cu-aflou.edu.dz
مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

تاريخ الاستلام: 2023/07/09 تاريخ القبول للنشر: 2023/03/18

مُلخَص:

نظام الرقمنة في قانون الإستثمار الجديد هو تكريس لمبدأ مهم والمتمثل في الشفافية في مجال الإستثمار من حيث السرعة في تقديم أجود وأحسن الخدمات للمستثمر وفي أي وقت وكذا إختصار للإجراءات الإدارية التي يجب على المستثمر إحترامها للحصول على ترخيص للإنطلاق مشاريعه الإستثمارية وإنجازها مع تحقيق الأهداف المرجوة من تلك المشاريع، هذا ما يؤدي إلى التقليل من مخاطر الفساد الإداري مع مراعاة الخصوصية والسرية في المعلومات الخاصة بالمستثمر ما دام أنَّ تسجيل تلك المعلومات تتم عن طريق الرقمنة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، الرقمنة، المستثمر، التكنولوجيا، الإلكترونية.

Abstract:

The digitization system in the new investment law is a consecration of an important principle, which is transparency in the field of investment in terms of speed in providing the best and best services to the investor at any time, as well as a summary of the

*المؤلف المرسل.

administrative procedures that the investor must respect in order to obtain a license to launch his investment projects and complete them while achieving the desired goals from those Projects, this leads to reducing the risks of administrative corruption, taking into account the privacy and confidentiality of investor information, as long as the registration of that information is done through electronic digitization.

key words: Investment, digitization, investor, technology, electronic.

مقدمة:

يمثل الإستثمار أحد أهم القطاعات الحيوية حيث تعتبره الدول مصدرًا هامًا لتحقيق وتجسيد التنمية الاقتصادية، لذلك تسعى كل دولة إلى خلق بيئة إستثمارية تحفيزية وذلك بتوفير كل الآليات والطرق والوسائل من أجل جذب أكبر قدر من المستثمرين، ونتيجة لإشتداد المنافسة بين الدول المستقبلية للإستثمارات أضحت بيئة الإستثمار بيئة نموذجية بمعايير عالمية تكلف كل دولة بطريقة آلية بإعتمداها بل والسعي نحو تقديم الأفضل، والجزائري إحدى هذه الدول التي علّقت آمالاً وتطلعات كبيرة على قطاع الإستثمار، وذلك من خلال إصدارها لقانون الإستثمار الجديد 18-22 المتعلق بالإستثمار والمراسيم التابعة له.

ومن خلال هذا الموضوع يمكن يوجد مجموعة من الأهداف والتي تُساهم في تحقيق واقع تحقيق الرقمنة في ظل قانون الإستثمار الجديد 18/22، والتي تتمثل فيما يلي:

- تُعد التشريعات الإستثمارية أداة مهمة لتشجيع الإستثمار من خلال تسهيل الإجراءات القانونية ومنح ضمانات وحوافز تساهم في خلق المناخ الملائم للمستثمرين.

- جاء قانون الإستثمار 18-22 تزامناً مع حاجة الدولة للنهوض بالإقتصاد الوطني ومواكبة التشريعات التي تُؤطر الإستثمار.

- تبسيط الإجراءات بإنشاء منصة رقمية تُشرع على تسييرها الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار تحقيقاً لمبدأ شفافية ونزاهة منح المشروع الإستثماري،

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يتم تجسيد الرقمنة الإلكترونية في ظل قانون 18-22 المتعلق بالإستثمار؟

ولالإجابة على هذه الإشكالية أرتأينا إتباع المنهج الوصفي الذي يتلاءم وموضوع دراستنا من خلال وصف كامل لواقع تطبيق الرقمنة في إطار القانون 18-22 المتعلق بالإستثمار، من خلال تقسيم ثنائي للبحث، بداية نتناول مفهوم الرقمنة في قانون الإستثمار الجديد (مبحث أول)، ثمّ نتطرّق إلى تجسيد وتطبيق منصة رقمية للمستثمر (مبحث ثانٍ).

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة في قانون الإستثمار 18/22:

نتناول من خلال هذا المبحث تعريف الرقمنة في مجال الإستثمار (مطلب أول)، ثمّ نتطرّق إلى أهداف الرقمنة في قطاع الإستثمار في ظل قانون 18-22 (مطلب ثانٍ).

المطلب الأول: تعريف الرقمنة في مجال الإستثمار:

طبقاً للمادة 27 التي تنص على أنّه: "المنصة الرقمية للمستثمر هي الأداة الإلكترونية لتوجيه الإستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة إستغلالها، وهي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات وإستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالإستثمار عبر الأنترنت وتسمح بتكليف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الإستثمار ونوع الطلب، وتكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات ذات العلاقة مع فعل الإستثمار". (18-22)، مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022)

حيث تمّ إنشاء منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، وتسمح المنصة بتوفير كل المعلومات اللازمة على الخصوص حول فرص الإستثمار في الجزائر والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالإستثمار إضافة إلى الإجراءات ذات الصلة.

فالمنصة الرقمية للمستثمر هي الاداة الإلكترونية لتوجيه الإستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة إستغلالها.

وهي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات وإستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالإستثمار عبر الأنترنت، وتسمح بتكليف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الإستثمار ونوع الطلب. (كوسام، 2022، صفحة 109 ، 110)

وتكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات ذات العلاقة مع فعل الإستثمار.

فقد أصبحت الحاجة الملحة إلى تحسين مناخ الأعمال من كل الأوجه من خلال الإستعانة بالتكنولوجيات الحديثة، ورقمنة القطاعات المرتبطة بالإستثمار لاسيما القطاع البنكي، الضريبي، العقاري، الجمركي، التوثيق وغيرها... إلخ. (كوسام، 2022، صفحة 110)

هذا تكريفاً وتنفيذاً لسياسة الرقمنة في جميع المجالات كسياسة تبنتها الجزائر منذ فترة، وكذلك من أجل التغيير من الطابع المادي لجميع الإجراءات وما يتطلبه من ضرورة تحمّل عناء التنقل وحمل الملفات في كل مرة والانتظار إلى الطابع التكنولوجي الذي يعتمد على الإدارة الإلكترونية عن بعد. (بوشارب، الإطار المؤسسي للإستثمار على ضوء القانون رقم 18/22 الجديد، 2023، صفحة 1229)

المطلب الثاني: أهداف الرقمنة في قطاع الإستثمار في ظل قانون الإستثمار 18/22:

كما تهدف المنصة الرقمية الإلكترونية إلى التكلّف بعملية إنشاء الشركات والإستثمارات وتبسيط الإجراءات وتسهيلها، وتحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الإقتصادية، لضمان شفافية الإجراءات التي يتعيّن القيام بها وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين والسماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عند بعد، وتحسين الخدمة العمومية من حيث المواعيد ومردودية الأعوان وجودة الخدمة المقدمة، وتُساهم في تطوير أداء المرافق العامة وجعلها أكثر فعالية وتعمل على تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية في مجال الإستثمار. (لعشاش، 2023، صفحة 310)

حيث تنص المادة 28 من المرسوم التنفيذي 22-298 المتعلق بتحديد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيّرها على أنّه: "تهدف المنصة الرقمية إلى ما يأتي:

- التكلّف بعملية إنشاء الشركات والإستثمارات وتبسيطها وتسهيلها.

- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الإقتصادية.

- ضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين.
- الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارة المعنية.
- السماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عن بعد.
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان وجودة الخدمة المقدمة.
- تنظيم التعاون الفعّال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الإستثمار.
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية". (22-298، مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022)

المبحث الثاني: تجسيد وتطبيق منصة رقمية للمستثمر:

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحقيق إنشاء منصة رقمية للمستثمر (مطلب أول)، ثمّ نتناول آفاق رقمنة مجال الإستثمار في القانون الجديد 18-22 (مطلب ثان).

المطلب الأول: تحقيق إنشاء منصّة رقمية للمستثمر:

من الأنظمة الجديدة المستحدثة في قانون الإستثمار الجديد رقم 18-22 هو نظام الرقمنة في إطار الأعمال بمنظومة إلكترونية للتعامل مع المستثمرين من قبل كل الهيئات المتدخلة والمشفرة على الإستثمار في الجزائر.

وينصب هذا النظام المتعلق بالرقمنة في إطار المفهوم الجديد للدولة في مجال أسلوب التعامل والتواصل مع الجمهور أو المواطنين في الدولة، وذلك من خلال إنتهاج فكرة اعتماد التطور التكنولوجي والعلمي بإعتماد تقنيات التعامل عن بعد وإستعمال الأسلوب الإلكتروني والإبتعاد عن الأسلوب التقليدي المتسم بالتعقيد والبيروقراطية والمدّة الطويلة وهذا عن طريق التواصل عن بالأنترنت وغيرها كآلية محورية.

كما يتعلق الأمر على وجه التحديد بأسلوب أو مفهوم الإدارة الإلكترونية المعتمدة حاليًا في أغلب البلدان ومن بينها الجزائر والتي يقصد بها عمومًا التقديم الإلكتروني للخدمات، وهذا ما يجعل الحكومة تتواصل مع الغير عن طريق الخط أو التواصل عن بعد باستعمال الأنترنت كأسلوب جديد للحكومة وكأسلوب لعصرنة الخدمات التي تقدمها الإدارة بشكل عام، أي حصول المواطنين بصفة عامة والمستثمرين خاصة على خدمات عمومية تقدمها الدولة من خلال شبكات الأنترنت بغرض تقديم أفضل وأرقى الخدمات بأحسن الوسائل من حيث قلة المجهود وزيادة الفعالية واختصار الوقت وإنخفاض التكاليف لما لذلك في دفع عجلة التنمية وتعزيز الإقتصاد الوطني بغرض التخلص من الفساد الإداري والمشاكل الناجمة عن استخدام الورق في التعامل الإداري بالنظر عن البيروقراطية الناجمة عن هذا الأخير. (ميرفت، 2020، صفحة 12 ، 13)

وفي مجال الإستثمار يتعلق الأمر بتقريب الإدارة المكلفة بالإشراف والرقابة على الإستثمار في الجزائر على غرار الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار التي حلت محل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار سابقًا من المستثمرين من خلال تكريس التعامل عن بعد بغرض تقديم أفضل الخدمات للمستثمر بالقضاء على مساوئ التعامل التقليدي المعتمد سابقًا في القوانين السابقة خاصة مع الحكم عليه بكثرة الفساد الإدارية في دراسة المشاريع الإستثمارية والبيروقراطية الممنهجة في هذا الإطار. (إرزيل، 2022، صفحة 63 ، 64)

إذًا تكريس نظام الرقمنة في قانون الإستثمار الجديد رقم 18-22 هو مواصلة واضحة للنهج الذي إتبعته الدولة في إعتماد الإدارة أو الحكومة الإلكترونية منذ سنوات طويلة في العديد من المجالات كقطاع العدالة والتعليم العالي ليمتد إلى المجال الإقتصادي كأسلوب لتحقيق النزاهة والشفافية الإدارية في التعامل مع المستثمرين بأثر مرونة وفعالية ومردودية لغرض تحسين أداء المشاريع الإستثماري في الجزائر الذي طالما وصف من قبل المنظمات الدولية المختصة في مجال الإستثمار بأنه من أسوء الآداءات في السوق الجزائرية بالنظر إلى المساوئ التي إكتنفت النظام الإداري التقليدي في الجزائر.

معنى ذلك أنّ نظام الرقمنة في قانون الإستثمار الجديد 18-22 هو تكريس لنظام واضح لمبدأ الشفافية والنزاهة في مجال الإستثمار من حيث السرعة في تقديم أحسن

الخدمات للمستثمر وفي أي وقت، وكذا إختصار وتسريع الإجراءات الإدارية التي يُطالب المستثمر بإحترامها للحصول على الترخيص لإنجاز مشاريعه الإستثمار وتحقيق الأهداف المرجوة والمنتظرة من تلك المشاريع.

الأمر الذي يقلل من مخاطر الفساد الإدارة مع مراعاة الخصوصية والسريّة للمعلومات الخاصة بالمستثمر ما دام أنّ تسجيل تلك المعلومات تتم عن طريق الخط والمنصات الرقمية الخاصة في مجال الإستثمار.

وقد تمّ النص على مجال الرقمنة من خلال قانون الإستثمار الجديد 18-22 كنظام جديدة لأداء الإدارة في مجال الإستثمار وذلك من خلال النقاط التالية: (إرزيل، 2022، صفحة 63 ، 64)

- النص في المادة الثانية من قانون الإستثمار الجديد 18-22 على أنّه الهدف من إصداره هو تعميم إستعمال التكنولوجيات الحديثة.

- النص في المادة (18) الفقرة الثانية على أنّه من صلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار تسيير المنصة الرقمية للمستثمر، حيث تنص هذه المادة على أنّه: "... تُكلّف الوكالة بالتنسيق مع الإدارة والهيئات المعنية بما يأتي:.... ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر". (18-22، مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022)

- إلزام وإجبار بعض الإدارات ذات الصلة بالإستثمار بإنتهاج الرقمنة على غرار الإدارة المكلفة بالعقار المكلفة بوضع كافة المعلومات الخاصة بالعقار تحت تصرف المستثمر عبر المنصة الرقمية للمستثمر تطبيقاً لنص المادة (06) فقرة (03) والتي تنص على أنّه: "توضع المعلومات التي تتعلق بتوفير العقار تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بالإستثمار، لا سيما من خلال المنصة الرقمية للمستثمر المذكورة في المادة 23 أدناه". (18-22، مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022)

ومسيرةً للتحويل الرقمي ورغبة المشرع في دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات من أجل تحسين مستوى الخدمات وعصرنتها فقد تمّ إستحداث منصة رقمية توضع تحت تصرف المستثمر.

هذه المنصة تعمل على توفير كل من المعلومات المتعلقة بفرص الإستثمار في الجزائر، الأجهزة المكلفة بالإستثمار، العرض العقاري المتوفر وكذا التحفيزات والمزايا المتعلقة بالإستثمار، حيث يمكن للمستثمر الولوج إلى هذه المنصة وإيداع ملفه الإداري بعد الحصول على كل المعلومات ممّا يزيل الطابع المادي عن جميع الإجراءات ويضفي الشفافية في دراسة ومعالجة الملفات.

إضافة إلى مرافقة الإستثمارات ومتابعتها وتسهيل الحصول على التراخيص والسجلات المتعلقة بهذا الإستثمار وهذا ما يضع حدًا للعراقيل التي كان يعاني منها المستثمر في ظل القوانين السابقة وخاصة عدم حصوله على المعلومات الكافية عن فرص الإستثمار قبل إتخاذ قرار الإستثمار في الجزائر.

كما يُعدّ العقار من أبرز الضمانات التي يبحث عنها المستثمر حيث تستفيد المشاريع الإستثمارية القابلة للإستفادة من الأنظمة التحفيزية من أراضي تابعة للأملاك الخاصة للدولة وذلك من طرف الهيئات المكلفة بالعقار وفقًا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريعي المعمول بها.

ويكون للمنصة الرقمية دور كبير في تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالعثار المتوفر للإستثمار إمكانية الحصول على التراخيص والوثائق المتعلقة به. (أمقران، 2023، صفحة 3424 ، 3425)

غير أنّ المشكل يبقى محتملاً في ضعف إستخدام التكنولوجيا وتقنياتها، وهذا منذ تسجيل الإستثمارات وخلال فترة إستغلالها وهذه الطريقة تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات عبر الأنترنت والتعامل عن بعد، وتكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات ذات العلاقات في مجال الإستثمار. (عبدالكريم، 2008، صفحة 324 ، 325)

كما يُسند تسييرها للوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، لذلك فإنّ المنصة الرقمية للمستثمر هي الأداة الإلكترونية لتوجيه ومرافقة الإستثمارات ومتابعتها، فهي تشكل الوسيلة الضمانة لشفافية ونزاهة الإجراءات ومتابعتها ومرافقة المستثمر بهدف تحسين التواصل

والترابط مع جميع المستثمرين وتسهيل الإجراءات والسماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية.

كما تسمح هاته المنصات بتكثيف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الإستثمار ونوع الطلب (لعشاش، 2023، صفحة 310)، وهذا طبقاً للمادة 23 من القانون 18-22 المتعلق بالإستثمار حيث تنص على أنه: "تنشأ منصة رقمية للمستثمر" يسند تسييرها إلى الوكالة، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها فرص الإستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالإستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة.

وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بَيْنِيًا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الإستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات والقيام بواسطة الأنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالإستثمار، وتشكل المنصة الرقمية أيضاً أداة توجيه ومرافقة للإستثمارات ومتابعتها إنطلاقاً من تسجيلها وأثناء فترة إستغلالها". (18-22، مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022)

المطلب الثاني: آفاق رقمنة مجال الإستثمار في ظل قانون الإستثمار 18/22:

يمكن للحكومات والهيئات الإدارية ولا سيما وكالات تشجيع الإستثمار الإستفادة من التقنيات الرقمية، إستجابةً للحاجة إلى تخفيف الأعباء الإدارية على الشركات وتقليل العقبات البيروقراطية لزيادة تسليم المنتجات المطلوبة لى المدى القصير ولدعم وتسهيل عمليات الإستثمار على المدى الطويل.

فالتأثير الإقتصادي الذي أحدثته جائحة كورونا مثلاً، جعل تطوير مناخ داعم للأعمال في الجزائر من الحاجات الضرورية والمطلوبة التي يجب التعجيل بها، ويجب التركيز على الإستمرار في عملية الرقمنة (الحكومة الإلكترونية)، وتبسيط الإجراءات اللازمة لعمل الشركات سواءً من حيث التسجيل، أو الحصول على تراخيص البناء، أو نقل الملكية، ومن اللازم كذلك إعادة النظر في دور الموثق، ممّا يعني إلغاء الإجراءات التي يمكن اليوم تنفيذها إلكترونياً عند بعد، وكلّما سارعت الحكومة إلى إتخاذ هذه الإجراءات، كان ذلك أحسن

وأفضل، لأنَّ بعض هذه الإصلاحات قد يستغرق بضع سنوات لتجسيد نتائج ملموسة، لاسيما الإصلاحات التي تستند إلى تغييرات في التشريعات.

وهذا يجب على صناع السياسات جعل تطبيق التكنولوجيا الرقمية أحد عناصر النظام البيئي للإبتكار، فالأطر التنظيمية المحددة بدقة، والأستثمار في البنية التحتية، والمهارات الرقمية، والشمول المالي، يجب أن تكون من الأولويات الضرورية، حيث توضّح معظم الأبحاث في التكنولوجيا الرقمية ضرورة لمواجهة التحدّيات الإجتماعية والإقتصادية، وتصفها في أغلب الأحيان بأنّها العنصر الوحيد الذي تحتاج إليه الدول لكي تتخطى العقبات وتصل إلى التنمية الإقتصادية المستدامة والإحتوائية، ومن المنظور الإقتصادي، فإنَّ تحسّن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات يضفي صبغة ديمقراطية على المعلومات ذات الأهمية للإنتاج ووكلاء السوق، ممّا يساعد على زيادة كفاء سلاسل القيمة وتوفير منتجات وتقديم خدمات مهمة وفي المتناول. (كوسام، 2022، الصفحات 109 - 110)

خاتمة:

وفي الأخير نستنتج أن تحقيق منصة رقمية للمستثمر واقعياً يُساهم في إضفاء الشفافية والنزاهة على الإجراءات الإدارية للمشروع الإستثماري، ضف إلى ذلك محاربة البيروقراطية من خلال المبادئ الجديدة التي جاء بها القانون بإستحداثه لهذه المنصة الرقمية للمستثمر، كذلك تُعد المنصة وسيلة لتعزيز الحوافز والمزايا والضمانات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، بحيث تكون بمثابة وسيلة مراقبة على الوكالة، ومن خلال النتائج السابقة، يمكن طرح الحلول التالية:

- يجب تحيين المنصة الرقمية للمستثمر بكل المستجدات لتواكب مناخ الإستثمار والأعمال في الجزائر على كل الأصعدة.

- ضرورة ربط المنصة الرقمية للمستثمر بباقي المنصات الأخرى التي لها علاقة بالإستثمار كإدارة الجمارك، والسجل التجاري، والمصرف وغيرها، رغم النصّ على ذلك في النصوص التنظيمية لقانون الإستثمار إلّا أنّ تجسيدها في الواقع يبقى حتمياً.

- يجب رقمنة القطاع العقاري من خلال إحصاء حقيقي للعقارات القابلة للإستثمار والحصول على كل المعلومات المتعلقة بالعقار الإستثماري.

- ضرورة تحسين إستخدام التكنولوجيا الرقمية وتقنياتها مع تكوين وتأهيل العنصر البشري المتدخل في العمل الإستثماري لزيادة كفاءته وقدراته ورفع مهاراته.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- 01 - قانون رقم 18-22 مؤرخ في 25 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 24 جويلية 2022، يتعلق بالإستثمار، الصادر بالجريدة رسمية عدد 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.
- 02 - مرسوم تنفيذي رقم 298-22 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيّرها، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 60، مؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

ثانياً: المراجع:

01 - المؤلفات:

- أ - ميرفت قاسم عبود الجبوري، (2020)، أثر الحكومة الإلكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر.
- ب - عبدالكريم، عبدالله، (2008)، ضمانات الإستثمارات في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

02 - المقالات:

- أ - أمقران راضية، (2023)، ضمانات الإستثمار في إطار القانون 18/22، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 07 (01)، الصفحات 3410 - 3431.
- ب - إرزيل الكاهنة، (2022)، نظرة حول جديد قانون الإستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 17 (02)، الصفحات 45-84.
- ج - بوشارب إيمان، (2023)، الإطار المؤسسي للإستثمار على ضوء القانون رقم 18/22 الجديد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 10 (01)، الصفحات 1218-1231.

- د - كوسام أمينة، (2022)، الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار في إطار قانون الإستثمار الجديد 18/22، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، 5 (2)، الصفحات 97-121.
- هـ - لعشاش محمد، (2023)، الأجهزة القانونية للإستثمار في ظل القانون الجديد رقم 18/22. مجلة العلوم القانونية والإجتماعية ، 08 (01)، الصفحات 301-315.